

دور الذكاء الاصطناعي في القواعد الدستورية والتشريعية في العراق ومصر

م.م. علاء عبد الحسين طاهر الشويلي

كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة / اقسام واسط

The Role of Artificial Intelligence in Constitutional and Legislative Rules in Iraq and Egypt

M.M. Alaa Abdul Hussein Taher Al-Shuwaili

laalshwily623@gmail.com

مستخلص البحث:

أصبح الذكاء الاصطناعي يشكل تهديداً جديداً للتشريعات على مستويات متعددة. وهذا يفرض تحديات جديدة على الدستور، نظراً لأن القوانين والنصوص الدستورية القائمة تنطبق على كافة الحالات القانونية. مع تزايد شعبية تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني واستمرار توسع نطاق تطبيقها، يجب إنشاء إطار قانوني جديد لتنظيم استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتوضيح العواقب القانونية للأفعال غير القانونية الناتجة عنها. إن التناقض بين التكنولوجيا والقانون يمكن أن يؤدي إلى وجود فجوة بين الإطار القانوني وتطبيق التكنولوجيا، مما يعيق التطور التكنولوجي ويؤثر سلباً على المستخدمين. ولعل الطريقة الأكثر فعالية لتحقيق هذا التناغم هي فهم النظام القانوني، بدءاً بالأحكام القانونية ذات الصلة ثم تعريف المهنيين القانونيين بالإجراءات الفنية لكل جانب. وهذا يتطلب بالضرورة أن يواكب التشريع التطورات التكنولوجية بحيث يتكامل كل منهما مع الآخر، بدلاً من محاولة تطبيق المبادئ القانونية على نتائج العمليات التكنولوجية ثم محاولة تنفيذها دون جدوى. وخاصة أن النظام التشريعي العراقي يفترق إلى التنظيم القانوني اللازم فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، سواء فيما يتعلق بإنشاء أو استيراد التطبيقات الذكية أو فيما يتعلق باستخدام الصحيح للذكاء الاصطناعي وفقاً لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي والتي تعد نماذج لقوانين وطنية أخرى.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي ، القواعد الدستورية ، القواعد التشريعية .

abstract

Artificial intelligence poses new threats to legislation at multiple levels. Existing constitutional and statutory texts may apply to all legal issues raised by AI, which poses new challenges to legislation. Given the increasing popularity of AI systems and their widespread use in areas where illegal decisions are made or crimes are committed, a new legal framework is needed to regulate the use of AI technologies and to establish legal liability for illegal actions caused by the use of AI systems. Lack of harmony: The gap between legislation and technology can easily lead to a gap between the legal framework and the use of technology, which can hinder technological development and have a negative impact on users. Perhaps the most effective way to achieve this harmony is for legislators to first familiarize themselves with the relevant legal provisions and for lawyers to first familiarize themselves with general technical procedures. This can only be achieved through legislation that keeps pace with technological developments in the field, so that the two fields complement each other. This is not to track the results of technical processes and then try to apply legal rules to these results, which is particularly necessary for the use of AI in Iraq. There are not enough laws here to ensure appropriate use, especially with regard to the ethical aspects of AI. These are codified in the regulations of multiple countries. Keywords: artificial intelligence, constitutional rules, legislative rules

المقدمة :

تعد التطبيقات الذكية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي أحد أهم التطورات التكنولوجية اليوم، بما تتمتع به من فوائد وقدرات هائلة. وقد دفع هذا العلماء والمخترعين والشركات المتخصصة إلى تولي مهمة تطوير وتسويق الذكاء الاصطناعي وتنويع صناعاتهم من الآلات الذكية إلى الروبوتات ومواقع الويب والمنصات الرقمية والأنظمة الرقمية الآلية. يؤثر تنوع التطبيقات الصناعية على تعريف الذكاء الاصطناعي بسبب الاختلافات في

طبيعة وطرق تشغيل كل مكون. وسيكون لهذا التطور المتزايد تأثير كبير على النصوص الدستورية والقانونية، وسيكون من الصعب تجاهل التغييرات التي أحدثتها الذكاء الاصطناعي. وهذه المسألة تتوقف بطبيعة الحال على إقامة النظام الدستوري والقانوني اللازم. ولكي نتمكن من تشريع قيود على استخدام وملكية أنظمة الذكاء الاصطناعي، يتعين علينا أولاً أن نتمتع بفهم شامل لجميع جوانب العملية التكنولوجية. ويجب أن يتم ذلك من خلال تشريعات تواكب التطورات التكنولوجية، بدلاً من إتباع العمليات التكنولوجية ثم محاولة تطبيق نتائجها على النصوص الدستورية والقانونية.

اولاً : أهمية البحث :

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على النصوص الدستورية والقانونية، وهو ما يتسق مع الانتشار العالمي لهذه التقنيات في مختلف المجالات. في الوقت الحاضر، تغلغت الآلات والأنظمة الذكية في كل مجالات الحياة، وأصبحت جميع المعاملات المصرفية وتوقيع العقود تتم بواسطة أجهزة الكمبيوتر. وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى إطار دستوري وقانوني لتحديد كيفية استخدام التقنيات الذكية.

ثانياً : مشكلة البحث :

المشكلة في البحث هي أن موضوع الذكاء الاصطناعي لا يزال يعتبر مجالاً جديداً ولم يدرجه العراق بعد ضمن قوانينه. علاوة على ذلك، هناك نقص في فهم تأثير الذكاء الاصطناعي على المؤسسات في العراق ومصر. ولتوضيح دراستنا، نحاول الإجابة على عدة أسئلة:

١- ما هو تأثير تقنية الذكاء الاصطناعي على الدستور والقواعد التشريعية؟

ثالثاً : منهجية البحث :

وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يعتمد على المنهج العلمي الاستنباطي والمنهج المقارن بين القانونين العراقي والمصري.

رابعا : خطة البحث :

المبحث الاول : مفهوم الذكاء الاصطناعي وذاتيته المطلب الاول تعريفات الذكاء الاصطناعي المطلب الثاني : الذاتية القانونية للذكاء الاصطناعي المبحث الثاني آثار تقنيات الذكاء الاصطناعي على القواعد الدستورية والتشريعية المطلب الاول : آثار الذكاء الاصطناعي على القواعد الدستورية المطلب الثاني : آثار الذكاء الاصطناعي على القواعد التشريعية

المبحث الأول مفهوم الذكاء الاصطناعي وذاتيته

المطلب الاول : تعريفات الذكاء الاصطناعي

الفرع الاول : الذكاء الاصطناعي في اللغة

اولاً : الذكاء في اللغة ذكاء : جِدَّةُ الْقَلْبِ. رَبِّي فِكْرَةٌ بِالْكَسْرِ، فَكَانَ فِكْرَةً فِي الْمَوْضِعِ. فِكْرَةٌ: كِبَارَةٌ. ذَكَرَ بِالضَّمَّةِ، لَا تَسْوَأُ: نَوْعُ الشَّمْسِ، يَطْبَعُ الْمَعْنَى، يَطْبَعُ الْمَعْنَى. قَالَ: هَذَا نَوْعُ ذِكْرَى. كَذَلِكَ يُسَمَّى الصَّبْحُ إِذْ ذُكِرَ لِإِضَائَتِهِ.. (الجوهري ، ١٩٩١ ، ص ٢٣٤٦)

ثانياً : الاصطناعي في اللغة صَنَعَ هو خلق اي المرأة حرفية والرجل حرفي إذا كانا ماهرين فيما يفعلانه. الحرف اليدوية: ما هي الأشياء الجيدة التي قمت بها؟ المودة: المظهر الجيد. حسان مصنوع بشكل جيد: لقد صنعه أصحابه بعناية كبيرة. المصانع: ما ينتج من الآبار وغيرها للري. ويأتي من نفس المصدر: الإنتاج، الذي يشبه الرشوة. وأما ما يخرج عن هذا المصدر: الإنتاج، فيقال عنه إنه طفرة.. (بن فارس ، ١٩٧٩ ، ص ٣١٣)

الفرع الثاني : الذكاء الاصطناعي في الاصطلاح : هو فرع من علوم الكمبيوتر يسعى إلى تصميم أنظمة ذكية تمكن أجهزة الكمبيوتر من تمثيل ومحاولة إعادة إنتاج بعض سمات الذكاء والسلوك البشري. ومنحها نفس خصائص الذكاء السلوكي البشري التي نعرفها.. (الفاقي ، ٢٠١٢ ، ص ٨) ويعتبر الذكاء الاصطناعي أيضاً جوهر صناعة الأجهزة الذكية. الذكاء يعني قدرة الفرد على التصرف بشكل مناسب وحكيم، مع الأخذ بعين الاعتبار عواقب بيئته. (عياش ، ٢٠٢٤ ، ص ٧) الذكاء الاصطناعي هو عبارة عن مجموعة من برامج المعلومات المصممة لإنجاز المهام التي يقوم بها البشر حالياً بكفاءة أكبر. ويتطلب هذا عمليات نفسية معقدة مثل التعلم الإدراكي، وتنظيم الذاكرة، والإفراط في التفكير، والتي بدورها تنتج قدرات معرفية تمكن البشر من تحقيق أهدافهم بأنفسهم . (كريم ، ٢٠٢٢ ، ص ١١)

المطلب الثاني : الذاتية القانونية للذكاء الاصطناعي

الفرع الاول : خصائص تقنيات الذكاء الاصطناعي

للذكاء الاصطناعي فوائد عديدة، ومن أبرز مميزاته قدرته المذهلة على التفكير والإدراك والتصور والإبداع وفهم المفاهيم البصرية. على سبيل المثال، يمكنه التمييز بين أنماط المعلومات السمعية والبصرية، وتسجيل المعرفة وتطبيقها من البيانات المسجلة سابقاً، وتجربة الأفكار القديمة وتطبيقها على مواقف جديدة. كما يمكنه أيضاً التعامل مع المواقف المعقدة والصعبة والغامضة حيث يوجد نقص في المعلومات، وكلها يمكن حلها. وفيما يلي بعض الميزات الأكثر أهمية: (النجار، ٢٠١٠، ص ١٦٩)

أولاً: البحث التجريبي: ويهدف إلى أن يكون أسلوباً لإيجاد الحل الصحيح لا يعتمد على تسلسل خطوات متتالية أو متصلة، بل على اختيار أسلوب محدد يتناسب مع الموقف. إذا لم يحل الاختيار الأولي المشكلة بسرعة، فمن المستحيل تغيير النهج، على سبيل المثال، للتركيز على الأهداف العملية.. (عياش، ٢٠٢٤، ص ١٠)

ثانياً: تمثيل المعرفة: وهذا يعني أن أساليب الذكاء الاصطناعي تستخدم صيغة واحدة لوصف المعرفة تتكون من مجموعة من الحقائق، وارتباطاتها، والقواعد التي تحكم هذه الارتباطات. وتشكل هذه القواعد في نهاية المطاف قاعدة معرفية، والتي بدورها توفر الحد الأقصى من المعلومات اللازمة لحل المشكلة.. (عياش، ٢٠٢٤، ص ١٠)

ثالثاً: التعامل مع البيانات غير الكافية: ويتم تحقيق ذلك من خلال توفير الحلول المناسبة لهذه الأساليب عندما تكون المعلومات ناقصة أو غامضة. وهذا لا يعني أنه سيقدم إجابة صحيحة أو خاطئة في كل موقف، ولكنه سينتج حلولاً مقبولة تتفق مع المعلومات المعروفة. إن عدم دقة الاستنتاجات المستخلصة يرجع ببساطة إلى عدم كفاية المعلومات؛ لا يمكن اعتبار هذه الأساليب غير كافية لتحقيق غرضها... (عبد المجيد، ٢٠٠٩، ص ١٤)

رابعاً: قابل للتعلم: عندما يتم دمج الذكاء الاصطناعي مع التعلم الآلي، فإنه يعزز قدراته من خلال التعلم من التجارب والتقاليد السابقة من خلال الملاحظة أو المشاركة في أنشطة معينة. ترتبط هذه القدرة بقدرة الطريقة على تحديد حالات مشابهة مختارة للمشكلة المطروحة ثم تجاهل بعض المعلومات المكررة.. (عياش، ٢٠٢٤، ص ١١) ومن المهم أن ندرك أنه على الرغم من إمكانات وقدرات الذكاء الاصطناعي، إلا أن هناك بعض القيود. لا أقصد أخطاء فنية. على سبيل المثال، تقتصر هذه التقنيات إلى الفهم اللازم لتقدير القيم الإنسانية والأخلاقية لأنها تقتصر إلى الفهم اللازم للأغراض التي صممت من أجلها. حتى لو تلقوا نفس المعلومات في كل مرة، فإنهم لم يطوروا القدرة على تعديل أنظمتهم تلقائياً. ولعل العيب الأكبر هو أن عملية تصميم وبرمجة وتنفيذ وصيانة هذه التقنيات مكلفة للغاية.. (بونيه، ٢٠١١، ص ١١)

الفرع الثاني: أهداف تقنيات الذكاء الاصطناعي يهدف الذكاء الاصطناعي عموماً إلى تقليد السلوك البشري من خلال إنشاء أجهزة كمبيوتر تحاكي السلوك البشري. هي قدرة برنامج حاسوبي على حل مشكلة أو اتخاذ قرار بشأن موضوع ما، حيث يقوم البرنامج بنفسه بتحديد مسار العمل المناسب لحل المشكلة أو اتخاذ القرار بناءً على عدد من الخوارزميات المختلفة التي يواجهها. وهذا تغيير كبير من شأنه أن يحل محل نموذج تكنولوجيا المعلومات الذي يعتمد على التدخل البشري في العمليات الخوارزمية. السبب الأكثر شيوعاً لبطء تشغيل جهاز الكمبيوتر الخاص بك هو سرعته. ومن المهم بنفس القدر قدرتها على تفسير المواقف أو النصوص المكتوبة في سياقات مختلفة. وهذا يتعلق بالأنشطة البناءة، وهدف الموقف، وهدف حل مشاكل التصميم، والتخطيط والتشخيص.. (الوزي، ٢٠١٣، ص ٢١) وبناءً على ما سبق، فمن الواضح أن للذكاء الاصطناعي أهدافاً عديدة، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي: (خوالد، ٢٠١٩، ص ١٥)

١- تطوير برمجيات قادرة على محاكاة السلوك البشري. يتيح البرنامج للآلات أداء المهام التي تتطلب الذكاء البشري، مثل استنتاج الحقائق المنطقية. سيؤدي هذا إلى زيادة ذكاء الآلات وسيكون له تأثير إيجابي على المعدات.

٢- محاكاة الذكاء البشري.

٣- خلق علاقة تكافلية بين الإدراك والفعل.

٤- تمكين الآلات من معالجة المعلومات بشكل أكثر دقة لحل المشاكل، أي من خلال المعالجة المتوازية، وتنفيذ أوامر متعددة في نفس الوقت.

٥- من خلال دراسة عمق الدماغ لمحاكاة الذكاء البشري، يمكننا الحصول على فهم أعمق للذكاء البشري. كما نعلم جميعاً، فإن الجهاز العصبي والدماغ لدى الإنسان هما أكثر الأعضاء تعقيداً في جسم الإنسان، وهما يتعرفان على الأشياء من خلال التواصل المباشر والمستمر.

وإذا نظرنا إلى الأهداف المذكورة أعلاه، فإن قيمة الذكاء الاصطناعي تصبح واضحة لنا.: (ابو منصور، ٢٠٢٠، ص ٧٥)

١- الذكاء الاصطناعي يحافظ على المعرفة الإنسانية بنقلها إلى الآلات ذات القدرات الذكية. بفضلها، أصبح البشر قادرين على استخدام اللغة البشرية بدلاً من لغة الكمبيوتر، مما يجعلها في متناول جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الأشخاص ذوي القدرات الخاصة. في حين أن الآلات

المتقدمة غالباً ما تكون مقتصرة على أولئك الذين يتمتعون بخبرة تقنية وبرمجية، يتم استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز السلامة في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك النقل والرعاية الصحية.

٢- يمكن للذكاء الاصطناعي أن يقلل التكاليف من خلال أتمتة العمليات وتقليل الحاجة إلى التدخل البشري. ويمكن أن يكون لهذا تأثير إيجابي على الشركات والمؤسسات عبر مجموعة متنوعة من التخصصات.

٣- إن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ومكوناتها الفردية فريدة من نوعها في كل جانب وعبر كل إطار زمني. إنها طريقة رائعة للعمل إذا كانت هذه المكونات قادرة على التفاعل بهذه السرعة. ويؤدي هذا بشكل غير مباشر إلى إبطاء عملها بشكل عام. كلما كانت المهام التي تواجهها الأنظمة الذكية أكثر صعوبة، كلما أصبح سلوكها أكثر تقلباً، خاصة عندما تتجاوز قدرة البشر على فهم الموقف وتنظيمه. (عياش ، ٢٠٢٤ ، ص ١١)

المبحث الثاني آثار تقنيات الذكاء الاصطناعي على القواعد الدستورية والتشريعية

وعلى الرغم من مزاياها العديدة، فإن الذكاء الاصطناعي يعاني أيضاً من عيوب أساسية، وأبرزها توافقه مع الأجهزة الحالية والقدرة على التكيف مع خصائصها الفريدة. من الناحية الفنية، لم يصل الذكاء الاصطناعي بعد إلى إمكاناته الكاملة، ولا تزال برامجه عرضة للفيروسات أو الأخطاء التقنية.

المطلب الاول : آثار تقنيات الذكاء الاصطناعي على القواعد الدستورية

يوفر التشريع الحالي لمطوري البرامج حماية الأسرار التجارية ولكنه لا يتطلب الكشف عن الخوارزميات المستخدمة. إن عدم الرقابة قد يكون له عواقب وخيمة. على الرغم من أن مطوري البرامج ليسوا عموماً بمنأى عن التحيزات الثقافية والمعرفة والخلفية عند تطوير أجهزة الكمبيوتر، إلا أن هذه الجوانب لا تزال تؤثر على تطوير البرامج. ومن أجل توضيح ذلك يجدر بنا ان نقوم بتقسيم هذا المطلب الى فرعين حيث جاء في الفرع الاول اثر تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحق في الخصوصية وتطرقنا في الفرع الثاني الى اثر تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحق في التمييز

الفرع الاول : اثر تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحق في الخصوصية

الحق في الخصوصية يمنح للأفراد لتمكينهم من إدارة شؤونهم الشخصية دون كشفها أمام الجميع، أو المشاركة في شؤون المجتمع. إن الحق في الخصوصية هو أحد الحقوق الدستورية للإنسان وهو الحق في حماية كرامة الإنسان وسمعه. الخصوصية هي التحكم الذي يتمتع به الفرد في مدى ومدة وظروف مشاركة حياته الشخصية مع الآخرين. وباعتبارها حقاً لهم، يمكنهم أيضاً تقييد الوصول إلى حياتهم الشخصية، بما في ذلك أفكارهم أو معلوماتهم الشخصية.. (محمد ، ٢٠٢٢ ، ص ٥٩٩) الخصوصية الرقمية هي الحماية الشخصية المقدمة للأفراد من خلال رسائل البريد الإلكتروني والصور الشخصية ومعلومات التوظيف وجميع البيانات الأخرى المستخدمة من خلال أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف المحمولة أو أي منصة اتصال رقمية أخرى متصلة بالإنترنت... (محمد ، ٢٠٢٢ ، ص ٥٦٠) يجب حماية الحق في الخصوصية، مثل الحقوق الأخرى. ويجب أن ينص الدستور على هذا الحق مثل غيره من حقوق الإنسان. إن الطبيعة الديمقراطية للدستور أدت إلى إدراجه نظراً لأهميته الدستورية. ويجب على المشرعين أيضاً وضع قواعد رسمية بشأن هذا الحق، وهي قواعد شخصية تتعلق بالحياة الخاصة للإنسان. ومع انتشار الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد، يستمر عدد المعاملات اليومية التي تتم إلكترونياً في الارتفاع، ويتم مشاركة المعلومات الشخصية مع الآخرين، مما يشكل تهديداً كبيراً للأمن الشخصي. أصبح من السهل جداً سرقة البيانات الشخصية المتعلقة بالمعاملات المالية أو اشتراكات المواقع الإلكترونية. ولا يتوقف هذا الحق عند هذا الحد. تستطيع هذه التكنولوجيا المعقدة والمتقدمة تتبع حياة الأفراد واستكشاف أدق تفاصيل حياتهم اليومية دون تدخل بشري. قد تنتهك هذه التقنية الخصوصية الشخصية وتهدها. ولذلك، واستجابة للتطورات التكنولوجية، أصبحت الخصوصية الشخصية الآن متطلباً قانونياً رسمياً. ولتحقيق ذلك، لا بد من سن تشريعات تمنح حقوقاً لأفراد محددين. . (ابراهيم ، ٢٠٢٢ ، ص ١٠٤٣) وفي ألمانيا، اعترفت المحكمة الدستورية الألمانية في حكم صادر عام ١٩٨٣ بأن الحق في الحصول على المعلومات هو مفهوم قانوني واحد يتكون من جزأين. يوفر هذا الحق في التحديد المستقل للمعلومات الإطار القانوني لحماية البيانات في الدستور الألماني.. (عياش ، ٢٠٢٤ ، ص ١٥) وفي مصر، ينص الدستور المصري على حماية البيانات الشخصية للأفراد في المجال الرقمي، وهو أمر ضروري لحرمة الحياة الخاصة. تنص المادة ٦٨ من الدستور المصري لعام ٢٠١٤ على أن "المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملكاً عام، ونشرها من مصادرها المتعددة حقٌّ دستوريٌّ لكل مواطن، وتلتزم الدولة بإتاحتها للجمهور وتوفير المعلومات عنه. ويحدد القانون كيفية الحصول عليها وتوفيرها وسريتها، وضوابط حفظها وحفظها، والنظر في الشكاوى المتعلقة بالحصول عليها. كما ينص على عقوباتٍ لإخفاء المعلومات أو تقديم معلوماتٍ كاذبة..." (الدستور المصري ، ٢٠١٤ ، المادة ٦٨) وتنص المادة ٢٨ على أن "الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والإعلامية تشكل أجزاء مهمة من الاقتصاد الوطني، وتلتزم

الحكومة بحماية هذه الأنشطة وزيادة إنتاجها". (الدستور المصري ، ٢٠١٤ ، المادة ٢٨) وفيما يتعلق بالعراق، نلاحظ أن المادة ١٧ من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ تنص على أن لكل شخص الحق في الخصوصية. وتوضح المادة ٤٠ أيضًا الأشكال المختلفة لهذا الحق وتعتبره محميًا.. (الدستور العراقي ، ٢٠٠٥ ، المادة ١٧ و ٤٠)

الفرع الثاني : تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحق في التمييز

إن الحق في المساواة وعدم التمييز هو أحد أهم الحقوق الأساسية وربما الأكثر أهمية. وهذا هو القانون الأساسي الذي تتبعه جميع الدول والأنظمة الديمقراطية على وجه الأرض، وهو أساس كل دولة ديمقراطية. وتكمن أهمية هذا الحق في أنه يشكل الأساس لجميع الحقوق والحريات الأخرى للفرء؛ هذه الحقوق مساوية لحقوق الآخرين. ولذلك سعى الدستور دائما إلى تضمين نصوص مكتوبة تعزز المساواة وعدم التمييز، وهذه الفقرة مهمة لأنها تضمن هذا المبدأ. تنص المادة ١٤ من دستور جمهورية العراق بوضوح على أن الجميع متساوون أمام القانون، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الجنسية أو لون البشرة أو الدين أو الوضع الاجتماعي.. (العبيدي ، ٢٠٠٩ ، ص٨) (الدستور العراقي ، ٢٠٠٥ ، المادة ١٤) وتنص المادة ١٦ أيضاً على أن لكل شخص في العراق الحق في تكافؤ الفرص، وأن من واجب الدولة اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف... (الدستور العراقي ، ٢٠٠٥ ، المادة ١٦) وفي مصر تنص المادة ٥٣ من الدستور المصري على أن المواطنين سواء أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، بغض النظر عن الدين أو المعتقد أو الجنس أو العرق أو لون البشرة... (الدستور المصري ، ٢٠١٤ ، المادة ٥٣) وعندما يتعلق الأمر بالذكاء الاصطناعي والحق في المساواة وعدم التمييز، يمكننا أن نستنتج أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي المستقلة سوف تعزز هذا الحق، وتشجع على تنفيذه بشكل صحيح، وسيكون لها تأثير إيجابي في هذا الصدد. على سبيل المثال، من شأن نظام دخول الحدود الآلي أن يختار الأفراد للفحص على أساس معايير موضوعية، مثل السجل الجنائي أو حالة التأشيرة الأخيرة، مما يقلل من الحاجة إلى تقييم مظهرهم أو أصولهم العربية أو أعمارهم أو انتمائهم الديني.. (مشعل ، ٢٠٢١ ، ص٤٦٢)

المطلب الثاني : آثار تقنيات الذكاء الاصطناعي على القواعد التشريعية

وعلى الرغم من المخاطر المحتملة التي يفرضها تزايد شعبية الذكاء الاصطناعي، فإن القوانين التي تنظم استخدامه تظل محدودة. حتى لو كانت موجودة، فإنها غالبًا ما تكون غير مباشرة، ولكن لا توجد قوانين رسمية لتنظيم سلوك المجرمين المرتبطين بالذكاء الاصطناعي. واستنادا الى ذلك تم تقسيمنا لهذا المطلب الى فرعين حيث جاء في الفرع الاول اهمية التنظيم التشريعي لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتطرقنا في الفرع الثاني الى دور السلطة التشريعية في تنظيم ممارسة تقنيات الذكاء الاصطناعي

الفرع الاول : اهمية التنظيم التشريعي لتقنيات الذكاء الاصطناعي

إن التنظيم القانوني أمر بالغ الأهمية في العالم الرقمي لأنه له تأثير كبير على المجتمع، وخاصة في حماية الفئات الضعيفة والسعي إلى تحقيق الصالح العام. ويظل القانون العام عنصراً أساسياً من الأدوات القانونية للرقابة والتنظيم. عندما تفقر التكنولوجيا إلى الوعي بالمعايير الاجتماعية واللغة، يتعين على المشرعين معالجة هذه القضايا، وخاصة عندما تتعارض مع المبادئ الأساسية للدستور. افترض بعض علماء الكمبيوتر أن فشل أنظمة الذكاء الاصطناعي في الالتزام بالمبادئ القانونية والأخلاقية قد يؤدي إلى عواقب وخيمة، بما في ذلك خسائر فادحة... (ابراهيم ، ٢٠٢٢ ، ١٠٥٢) مع استمرار زيادة عدد أنظمة الذكاء الاصطناعي واستخدامها على نطاق واسع في اتخاذ القرارات الحاسمة، هناك حاجة إلى تطوير قوانين وأنظمة جديدة حول استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. وينبغي لهذه اللوائح أيضًا توضيح المسؤولية القانونية عن الأفعال غير القانونية الناجمة عن الذكاء الاصطناعي. إن التناقض بين القانون والتكنولوجيا يمكن أن يؤدي إلى وجود فجوة بين الإطار القانوني النظري والتنفيذ التكنولوجي، مما قد يكون له تأثير سلبي على التطور التكنولوجي وله عواقب وخيمة على المستخدمين. ولعل الطريقة الأكثر فعالية هي أن يطلع المشرعون أولاً على القوانين واللوائح ذات الصلة. ينبغي أن يكون لدى المحترفين القانونيين فهم محدد للإجراءات الفنية. ويتم ذلك من خلال تشريعات تواكب التطورات التكنولوجية بحيث يتقدم الطرفان معاً، بدلاً من انتظار نتائج العمليات التكنولوجية ثم محاولة تطبيق القواعد القانونية. وبناء على ذلك، سيكون من القانوني للحكومات أن تطلب الحصول على ترخيص من أي شخص يمتلك أو يستخدم تقنية الذكاء الاصطناعي. وهذا يعني أن الالتزام بالقواعد المتعلقة باستخدام القانوني للتكنولوجيا أمر بالغ الأهمية عند اتخاذ قرار استخدامها. تم منع شركة أمازون من المشاركة في مشروع تكنولوجي يستخدم الذكاء الاصطناعي المبني على المبادئ النسوية.. (الدشان ، ٢٠١٩ ، ص٦) ويبدو أن أهمية إنشاء إطار قانوني رسمي للذكاء الاصطناعي تتوافق مع الشعبية المتزايدة لهذه التقنيات في مختلف التخصصات. اليوم، أصبحت الآلات والأنظمة المعقدة جزءًا لا يتجزأ من دورات الحياة في جميع أنحاء العالم. يقوم الجراحون والأطباء وغيرهم من المتخصصين في الرعاية الصحية بإجراء

العمليات الجراحية وإجراء المعاملات وتنفيذ العقود الذكية - وكلها أمثلة على الأنشطة الحسابية. ويسلط هذا الضوء على الحاجة إلى نظام رسمي من القواعد التي تصف الاستخدامات القانونية للذكاء الاصطناعي لتجنب المخاطر التي يفرضها تكرار استيراد واستخدام وإنشاء هذه التقنيات في غياب نظام رسمي. وتشمل هذه المخاطر السرقلة باستخدام الطائرات بدون طيار، وانتهاك الخصوصية الشخصية، والاحتيايل والهجمات الإلكترونية. ويصف الكتاب أيضاً كيفية إنشاء نظام فعال للتعويض عن الأضرار التي قد تنتج عن الاستمرار في استخدام الروبوتات والذكاء الاصطناعي، خاصة عندما ترتكب الآلات أخطاء محددة دون موافقة الإنسان أو بشكل مستقل.. (كريم ، ٢٠٢٢ ، ص٧)

الفرع الثاني : دور السلطة التشريعية في تنظيم ممارسة تقنيات الذكاء الاصطناعي

يشكل الذكاء الاصطناعي تهديداً جديداً للنظام القانوني على مستويات متعددة، أولها مدى قابلية المبادئ القانونية القائمة للتطبيق على كافة القضايا القانونية التي يثيرها، مثل الطبيعة القانونية للموضوع، والمسؤولية المدنية والجنائية للأطراف، والجرائم المبنية على الحكم والعقاب، وغيرها من المواضيع التي ناقشها البشر من قبل. ماذا سيحدث لو أصبحت أجهزة الكمبيوتر تعتمد بشكل أساسي على الذكاء الاصطناعي؟ وفي الوقت الحاضر، فضلاً عن الترابط بين مجالات التكنولوجيا والقانون، أصبح من الضروري إيجاد طرق أكثر فعالية لتحقيق الأمن القانوني الشامل المتوافق مع متطلبات المعاملات الإلكترونية. من الضروري إعادة النظر في فلسفة التشريع وأصوله للوصول إلى منظور مستقبلي يتكيف مع تطور الذكاء الاصطناعي. ونتيجة لذلك، يدعو العديد من الباحثين في مجال الذكاء الاصطناعي إلى اتباع نهج أكثر جدية في إرساء قواعد قانونية جديدة في هذا المجال، وتجنب النهج التقليدي. وكان اهتمامهم الرئيسي بالتكنولوجيا هو تفرداها، لذا تحركوا ببطء وحذر في هذا الاتجاه.. (عياش ، ٢٠٢٤ ، ص٢٧) ويتطلب تطبيق الذكاء الاصطناعي في كافة مجالات الحياة تطوير الأطر القانونية والتدابير الاحترازية لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات وتجنب العواقب السلبية التي قد يواجهها المجتمع. وقد أدركت معظم البلدان هذه الحقيقة وهي تسعى إلى إيجاد الوسائل القانونية لتنفيذها. تختلف البلدان في نهجها لاستخدام الذكاء الاصطناعي، وينبغي أن ينبع التنظيم من إطار قانوني مشترك. بالنسبة للدول التي تقدر حقوق الإنسان فوق كل شيء، فإن لدى المشرعين أسباب مشروعة للحد من تأثير الذكاء الاصطناعي على حياة الأفراد. نحن نستكشف التجربة الأوروبية في تعزيز حقوق الإنسان في سياق حماية الأمن الوطني والنظام العام.. (الدسوقي ، ٢٠٢٢ ، ص١٢٠٤) وفيما يتعلق بالموقف القانوني العربي تجاه الذكاء الاصطناعي، لا يوجد حالياً أي قانون عربي يحاول تنظيم الذكاء الاصطناعي بشكل مباشر أو مستقل. وبدلاً من ذلك، تم استخدام وثائق قانونية رسمية أخرى تتعلق بالموضوع. تناول المشرعون المصريون مسألة كون الطائرات بدون طيار ذاتية القيادة أو لاسلكية في القانون رقم ٢١٦ لسنة ٢٠١٧، والذي ينظم نقل وتبادل هذه الطائرات ويوفر الحماية الكافية ضد أي مخاطر محتملة لاستخدام مثل هذه الطائرات. ويتضمن موقف المشرع المصري الالتزام بالسماح باستخدام وتداول وبيع هذه الطائرات بدون طيار، ولكن يجب الالتزام بضوابط وقواعد صارمة، وسيتم محاسبة كل من يخالف الاشتراطات القانونية والتنظيمية، وذلك لمنع تطوير هذه الطائرات بدون طيار خارج نطاق القانون.. (قانون الطائرات ، ٢٠١٧ ، المادة ١) بأما موقف المشرع العراقي، فلم يشارك في المبادرات المتعلقة بالاستخدام القانوني للذكاء الاصطناعي أو الطرق التقليدية، بل ركز على قضايا تدرج تحت المادة ٤٠ من القانون المدني لسنة ١٩٥١، والتي تشمل الآلات الميكانيكية أو غيرها من الأشياء التي تتطلب عناية خاصة، وأعيدت تسميتها بالمادة ٢٣١ التي تنص على أن (كل من يملك آلة ميكانيكية أو غيرها من الأشياء التي تتطلب عناية خاصة لتجنب الضرر يكون مسؤولاً عن أي ضرر يحدث، بغض النظر عن الاحتياطات الخاصة المتخذة). ومن الجدير بالذكر أن المشرع العراقي في هذه الفقرة لم يتطرق إلى مفهوم الذكاء الاصطناعي أو التكنولوجيا، إذ لا توجد حاجة لحماية هذه الأنظمة أو العناية بها بشكل خاص. (الذنون ، ١٩٧٠ ، ص٣٠٦) (القانون المدني العراقي ، ١٩٥١ ، المادة ٢٣١) وتعتمد بعض هذه التقنيات على خوارزميات لا تتطلب تدخلاً بشرياً أو قد تكون قادرة في المستقبل على العمل دون مساعدة بشرية. وتتطلب هذه التقنيات تدخلاً تشريعياً لمعالجة الأضرار التي قد تنشأ عن استخدام الذكاء الاصطناعي. هناك مجالات مثل الطائرات بدون طيار، والروبوتات الطبية، والسيارات ذاتية القيادة، والروبوتات التعليمية، ومعدات الإدارة، والهندسة، وغيرها. وعلى الرغم من أن هذه التطبيقات غير مسموح بها بموجب القانون العراقي، إلا أن المشرع يستطيع التدخل لتوفير الحماية اللازمة للأطراف المعنية، وخاصة فيما يتعلق بحماية المستهلك، باعتبارهم الطرف الأضعف في العلاقة القانونية... (عياش ، ٢٠٢٤ ،

ص٣١)

الخاتمة :

بعد دراسة بحثنا توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وهي

أولاً : الاستنتاجات

١. لا يوجد تعريف واحد لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي؛ ومع ذلك، فهو ليس مفهوماً جديداً. لقد تطور التعريف القانوني للذكاء الاصطناعي.
٢. يمكن لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي إكمال المهام الصعبة بسرعة ودقة، مما يساعد على تقليل الوقت والتكاليف.
٣. وفيما يتعلق بالموقف الوطني بشأن التشريعات الوطنية، فإن بعض الدول، مثل العراق ومصر، لم تتوصل بعد إلى نتيجة واضحة بشأن تعريف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. ربما يكون هذا بسبب تنوعها.
٤. لا توجد حالياً قواعد أو قوانين رسمية تتعلق بالآلات ذات الذكاء الاصطناعي. علاوة على ذلك، فإن قوانين الخصوصية الحالية لم تواكب التطور السريع للذكاء الاصطناعي، حيث أن أي برنامج كمبيوتر، مهما كان متطوراً، هو مجرد أداة لتلبية رغبات المستخدم. ولا تستطيع النصوص الدستورية والقانونية منع المستخدمين من الوقوع في فخ الآلات أو من تفسير نتائج أعطال البرامج أو السلوك غير المتوقع بشكل خاطئ.
- ٥- يفترق النظام التشريعي العراقي إلى الضوابط الدستورية والقانونية اللازمة بشأن الذكاء الاصطناعي، سواء فيما يتعلق بإنشاء التطبيقات العملية أو الاستخدام المناسب لها وفقاً للتعريفات الرسمية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في الدول الأخرى.

ثانياً : التوصيات

١. وضع معايير مهنية وصناعية وأخلاقية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وكخطوة أولى، الحد من استخدامها على الكيانات التي تتمتع بالقدرة التقنية والمالية للتعامل مع العواقب المحتملة للذكاء الاصطناعي.
٢. من الضروري تعديل النصوص الدستورية في العراق ومصر وسن قوانين فعالة لتوضيح الضوابط والقيود المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وتنظيم كافة جوانب استخدامه بما في ذلك صياغة قواعد واضحة ومحددة.
٣. نوصي المشرعين العراقيين والمصريين بإصدار قانون يسمى "مشروع قانون أخلاقيات الذكاء الاصطناعي". وينص القانون على إنشاء مركز لنظم المعلومات والذكاء الاصطناعي، والذي سيضم خبراء في مجالات مختلفة مثل القانون والتقنيات الجديدة. وسيعمل المركز على إدارة جودة أنظمة الاستخبارات العسكرية والمدنية المصنعة والمستوردة وتقييم إمكانات شرائها. وسوف يضع أيضاً قواعد الاستخدام، ويتناول المخاوف، والأهم من ذلك، توجيه الأفراد حول كيفية استخدامه بشكل أخلاقي دون ارتكاب أعمال إجرامية.

قائمة المصادر والمراجع الكتب

١. ابن فارس ، احمد بن يحيى ، معجم مقاييس اللغة ، ط ١ ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ .
٢. ابو منصور ، يوسف ، الذكاء الاصطناعي وابعاده الامنية ، منشورات جامعة نايف للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٠٢٠ .
٣. بونيه ، آلان ، الذكاء الاصطناعي واقعه ومستقبله ، ترجمة علي صبري ، المجلس الثقافي للنشر ، الكويت ، ٢٠١١ .
٤. الجوهري ، اسماعيل بن حماد ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، ط ٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩١ .
٥. الذنون ، حسن علي ، شرح القانون المدني ، مطبعة المعارف للنشر ، بغداد ، ١٩٧٠ .
٦. الفقي ، عبد الاله ابراهيم ، الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة ، دار الثقافة للنشر ، عمان ، ٢٠١٢ .
٧. النجار ، فايز جمعة ، نظم المعلومات الادارية ، دار الحامد للنشر ، عمان ، ٢٠١٠ .

الرسائل والاطاريح

١. عبد المجيد ، قتيبة مازن ، استخدام الذكاء الاصطناعي في تطبيقات الهندسة الكهربائية ، رسالة ماجستير ، الاكاديمية العربية ، كلية الهندسة ، ٢٠٠٩ .
٢. كريم ، سلام عبد الله ، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي دراسة مقارنة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة كربلاء ، كلية القانون ، ٢٠٢٢ .

المجلات

١. الدسوقي ، منى محمد ، جرائم تقنيات الذكاء الاصطناعي والشخصية القانونية الالكترونية المستقلة دراسة مقارنة ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد ٨١ ، ٢٠٢٢ .
٢. الدهشان ، جمال علي ، حاجة البشرية الى ميثاق اخلاقي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي ، مجلة ابداعات تربوية ، العدد ١٠ ، ٢٠١٩ .
٣. العبيدي ، احمد فاضل حسين ، نصوص دستور العراق ٢٠٠٥ ودورها في حماية مبدأ المساواة ، مجلة ديالى ، العدد ٤١ ، جامعة ديالى ، ٢٠٠٩ .

٤. عياش ، سهى زكي ، اثر تقنيات الذكاء الاصطناعي على النصوص الدستورية والقانونية ، مجلة كلية القانون ، المجلد ١٣ ، العدد ٤٨ ، جامعة البصرة ، ٢٠٢٤ .
٥. اللوزي ، مصطفى ، الذكاء الاصطناعي في الاعمال ، مجلة كلية الاقتصاد ، جامعة الزيتونة ، عمان ، ٢٠١٣ .
٦. مشعل ، محمد احمد سلامة ، الذكاء الاصطناعي واثاره على حرية التعبير في مواقع التواصل الاجتماعي ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد ٧٧ ، ٢٠٢١ .

القوانين

١. الدستور العراقي ، بغداد ، ٢٠٠٥ .
٢. الدستور المصري ، القاهرة ، ٢٠١٤ .
٣. قانون الطائرات المحركة آليات او لاسلكيا المصري المرقم ٢١٦ ، القاهرة ، ٢٠١٧ .
٤. القانون المدني العراقي المرقم ٤٠ ، بغداد ، ١٩٥١ .

List of Sources and References

Books

١. Ibn Faris, Ahmad ibn Yahya, Dictionary of Language Standards, 1st ed., Dar al-Fikr for Printing and Publishing, Beirut, 1979.
٢. Abu Mansour, Youssef, Artificial Intelligence and Its Security Dimensions, Naif Arab University for Security Sciences Publications, Riyadh, 2020.
٣. Bonnet, Alan, Artificial Intelligence: Its Reality and Future, translated by Ali Sabri, Cultural Council for Publishing, Kuwait, 2011.
٤. Al-Jawhari, Ismail ibn Hammad, Al-Sihah: The Crown of Language and the Correctness of Arabic, 4th ed., Dar al-Ilm lil-Malayin, Beirut, 1991.
٥. Al-Dhanun, Hassan Ali, Explanation of Civil Law, Al-Maarif Press for Publishing, Baghdad, 1970.
٦. Al-Faqih, Abdul-Ilah Ibrahim, Artificial Intelligence and Expert Systems, Dar al-Thaqafa for Publishing, Amman, 2012.
٧. Al-Najjar, Fayez Juma, Management Information Systems, Dar Al-Hamed Publishing House, Amman, 2010.

Theses and Dissertations

١. Abdul Majeed, Qutaiba Mazen, The Use of Artificial Intelligence in Electrical Engineering Applications, Master's Thesis, Arab Academy, College of Engineering, 2009.
٢. Karim, Salam Abdullah, The Legal Regulation of Artificial Intelligence: A Comparative Study, PhD Thesis, University of Karbala, College of Law, 2022.

Journals

١. Al-Dasouqi, Mona Muhammad, Crimes of Artificial Intelligence Technologies and Independent Electronic Legal Personality: A Comparative Study, Journal of Legal and Economic Research, Issue 81, 2022.
٢. Al-Dahshan, Jamal Ali, Humanity's Need for an Ethical Charter for Artificial Intelligence Applications, Educational Creativity Journal, Issue 10, 2019.
٣. Al-Ubaidi, Ahmed Fadel Hussein, The Texts of the Iraqi Constitution of 2005 and Their Role in Protecting the Principle of Equality, Diyala Journal, Issue 41, University of Diyala, 2009.
٤. Ayash, Suha Zaki, The Impact of Artificial Intelligence Technologies on Constitutional and Legal Texts, College of Law Journal, Volume 13, Issue 48, University of Basra, 2024.
٥. Al-Lawzi, Mustafa, Artificial Intelligence in Business, College of Economics Journal, Al-Zaytoonah University, Amman, 2013.
٦. Mishal, Muhammad Ahmad Salama, Artificial Intelligence and Its Effects on Freedom of Expression on Social Media, Journal of Legal and Economic Research, Issue 77, 2021.

Laws

١. The Iraqi Constitution, Baghdad, 2005.
٢. The Egyptian Constitution, Cairo, 2014.
٣. The Egyptian Law No. 216 on Automated or Wirelessly Propelled Aircraft, Cairo, 2017.
٤. Iraqi Civil Law No. 40, Baghdad, 1951.